٧

الشيخ الدكتور / عبدالفتاح بدوي وجهاد قلم تحت راية العربية

أ.د. إبراهيم صلاح الهدهد

عضو المجلس الأعلى للأزهر
ومجمع البحوث الإسلامية
ورئيس جامعة الأزهر الأسبق

الملخص

أهداف البحث: التعريف بالعلامة الدكتور/ عبد الفتاح بدوي (ت: ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م)، وجهوده العلمية وآرائه اللُّغوية.

نتائج البحث:

- للشيخ عبد الفتاح بدوي كتابًا في العروض والقوافي، له فيه آراء خاصة.
- كان ممن ينكر القول بالأضداد في اللغة العربية.
- كان ممن انتقد كتاب «الفن القصصي في القرآن الكريم» لمحمد خلف الله، وكتب تقريرًا مبسوطًا في مناقشة آرائه وتفنيدها.
- نال الشيخ عبد الفتاح بدوي رسالة الدكتوراه عام (١٩٢٩م)، وكانت بعنوان: (كينونة اللغة العربية)، تحدث فيها عن تكوين اللغة، ووضعها، ونظامها، وبنيتها، وختم بمسألة الإبدال في اللغة مستطردًا فيها، وكان له آراء فذَّة، واجتهادات تنِمُّ عن اقتدار علمي.

الكلمات المفتاحية: عبد الفتاح بدوي - كينونة اللغة العربية.

مهاد قبل الحديث عن الجهاد

إنه العالم الفذّ صاحب الرؤية الثاقبة في كثير من مسائل العلم درّس في كلية اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائها وافتتاح الدراسة بها بحي البراموني بشبرا عام ١٩٣٣م حتى لقي ربه عام ١٩٤٨م، كما كان خطيبًا مفوّها في القصر الملكي المصري، وله أحاديث في إذاعة القرآن الكريم، وله مقالات في الصحف، والمجلاّت.

مولده وذريته:

هو المرحوم/ عبد الفتاح علي بدوي، ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقرية طحلة - مركز بنها - قليوبية عام ١٨٩٨م.

ولقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثير الذرية فقد رزق بولدين: (عادل) وكان طبيبًا ظل يرقى حتى صار مديرًا عامًّا لمستشفى كفر الشيخ العام، و(محمد) وكان من أعضاء الهيئة المعاونة بكلية الزراعة جامعة الأزهر تعثّر في دراسته لظروف صحية، وتوفي إلى رحمة الله، وله من البنات ست اختار أسماءهن بعناية دالة على حبه العربية وعشقها، انظر (عواطف- لميس - احتشام - كمالات - فراديس - منن).

تدرجه العلمي والوظيفي :

رحل مع والده حيث كان يعمل بمدينة الإسكندرية، والتحق بمعهد الإسكندرية الأزهري، وعمل بعد تخرجه في المعاهد الدينية، وآخر ما عمل به من المعاهد معهد الإسكندرية، ثم حصل على شهادة الدكتوراه الملكية عام ١٩٢٩م[(١)]، وعمل مدرسًا بكلية اللغة العربية بالقاهرة بعد صدور القرار الملكي بإنشائها عام ١٩٢٩م، ثم افتتاحها عام ١٩٣٣م، وقد عمل مع كثير من كبار أهل العلم من أمثال

(١) سنعرض الرسالة لاحقًا.

الشيخ إبراهيم حمروش أول شيخ لكلية اللغة العربية عام ١٩٣٣م، بحي البراموني آنذاك، والشيخ إبراهيم الجبالي، والشيخ حامد محيسن، وقد ورد اسمه ضمن أعلام الكلية في افتتاحية مجلة الكلية في احتفالها بعيدها الماسي عام ٢٠٠٢م[(١)].

ومن أصدقائه الشيخ شلتوت شيخ الأزهر، وكان بينهما تزاور ولقاءات، ومن تلاميذه فضيلة الإمام الشيخ محمد متولي الشعراوي، والأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، والأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد الرازق البسيوني، وقد حدثني رَحِمَهُ اللَّهُ أن الشيخ عبد الفتاح بدوي كان قديرًا، وكانوا يسألونه عند توزيع الجدول الدراسي من كل عام: ماذا تريد من المواد؟ فيقول: ما يتركه الزملاء أدرّسه، وقد ناقش المرحوم أ.د/ يوسف أبو العلا الجرشة في رسالته للدكتوراه عام ١٩٤٨م، وكانت المناقشة في رواق من أروقة الأزهر الشريف، وقد حدثني أنه زاره في بيته بغمرة آنذاك لتسليمه نسخة من الرسالة، فأعطاه بعضا من الحلوى (شيكولاته) وقال له: ضع هذا أمام لجنة المناقشة فأنا أعلم أنك لا تقدر على شراء مثل ذلك، وليتني كنت استزدت من سؤال مشايخنا هؤلاء عنه، لكن هذا من الفوت الذي لا يدرك، فلم يبق أحد الآن في الكلية ممن تتلمذ على يديه.

غزارة علمه:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ واسع الاطلاع، متنوع المعارف، وقد ذكر أنه تصادق منذ تخرج في المعاهد الدينية هو والمستشرق المسيو هنري جيرار، وقد تعلم الفرنسية والعبرية لحاجة بحثه إليهما، وقد طالع كثيرًا من الكتب المترجمة لأمثال جوستاف لوبون، وسبنسر، وأدمون، كما طالع كثيرًا من الكتب المكتوبة عن اللغة الفرنسية والعبرية،

(١) ينظر افتتاحية حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ٢٠٠٢ ص: (هـ).

وطالع علم الشرقيين من أمثال : جبر دومط، والبستاني، وحفني ناصف، وغيرهم[١].

صورة شخصية للمرحوم د. عبد الفتاح بدوي

ولد عام ١٨٩٨م وتوفي عام ١٩٤٨م

(١) ينظر: كينونة اللغة العربية ص٢، عبد الفتاح بدوي (دكتوراه ملكية)، ط مطبعة التقدم ١٩٢٩م.

الشيخ عبد الفتاح بدوي وجهاده العلمي

أولًا: الشيخ وعلم العروض:

ربما يكون ما لدينا عن ذلك قليل لكنه دالّ على أن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كان ذا آراء متميزة قائمة على دعائم من الأدلة، وبالبحث تبين أن للشيخ كتابًا في العروض والقوافي لكننا لا نملك منه نسخة، ولا يوجد منه نسخة في مكتبة الكلية، غير أننا سنورد مقتبسات من كتابه العروض والقوافي ربما تكون هادية إلى سواها، وقد رجع إليه المرحوم أ.د/ محمد عبد المنعم خفاجي في كتابه البناء الفني للقصيدة العربية :

الموضع الأول: يقول فيه: «هذا ويجعل الأستاذ عبد الفتاح بدوي بحر المجتث من المتقارب فمثل الشاهد المشهور :

البَطْنُ منْها خَمِيصٌ والوَجْه مثْلُ الهِلالِ

وزنه هو: فعولن فعولن فعولن، مرتين، فهو من الوافر المجزوء، وصدره وعجزه دخلهما القطع، وقد أثبت د/ خفاجي في الحاشية: راجع ص١٧٦ العروض والقوافي لعبد الفتاح بدوي»[(١)].

الموضع الثاني: يقول فيه: «وينقد الأستاذ عبد الفتاح بدوي في كتابه العروض والقوافي نظام استخراج البحور من الدوائر، وتحكّم هذه الدوائر في كل شيء، وكما يقول: سيقولون الدائرة ولا شيء، فماذا عسى أن تكون الدائرة على الظالمين دائرة السوء...إلخ. وقد أثبت د/ خفاجي في الحاشية: راجع ص١١٥ وما بعدها للأستاذ عبد الفتاح بدوي»[(٢)].

(١) البناء الفني للقصيدة العربية، د/ محمد عبد المنعم خفاجي (ص٣٢١)، ط: دار الطباعة المحمدية، دون تاريخ.

(٢) المرجع السابق (ص٣٧١).

الموضع الثالث: يقول فيه : «وينقد الأستاذ عبد الفتاح بدوي صنيع الخليل من جعل (فعولن) أصلًا لـ (فاعلن)، وجعل الأمر على العكس، وأن (فاعلن) هي الأصل لفعولن، وجعل بحر المتدارك هو أصل الأوزان العربية، ومنه تفرعت، وقد أثبت د/ خفاجي في الحاشية: ص٢٤ العروض والقوافي: عبد الفتاح بدوي»[(١)].

والظاهر أن هذا الكتاب كان ذائع الصيت في زمانه فقد أورد المرحوم الأستاذ/ كامل السيد شاهين في كتابه (اللباب في العروض والقوافي) المقرر على المرحلة الثانوية في المعاهد الدينية منذ عشرات السنين؛ أورد رأيًا للمرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي حيث يقول: «جرى العروضيون على أن يزيدوا ما تركب من حرفين متحركين نحو (لِمَ) بكسر اللام وفتح الميم، أنكرها المحققون من القدماء كالدمنهوري في حاشيته الكبرى، كما أنكرها كثير من المحدثين كالمرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي، وينبغي أن يُعدَّ مثلها ما تركَّب من حركتين بينهما سكون؛ لأنَّه لا يُوقف على متحرك فلا تتم به وحدة صوتية، والعروضيون يُسمُّون ذلك وتدًا مفروقًا مثل: نِعْمَ، قَرْن، والذي دعاهم لاعتبارها حكم الدوائر، والدوائر محض فروض لا ينبني عليها شيء من العلم، كما جرى عليه الدماميني في شرح الوافرة وبعض المحدثين كالشيخ بدوي والتنوخي وغيرهما»[(٢)]. وواضح من هذه الاقتباسات أن الشيخ كان ذا رأي فيما يقرأ ويعرض، وأنه كان بمناقشة الآراء حَفيًّا.

ثانيًا: الشيخ عبد الفتاح بدوي وقضية الأضداد في اللغة:

الشيخ عبد الفتاح بدوي ممن ينكر القول بالأضداد في اللغة العربية، والظاهر أنه

(١) البناء الفني للقصيدة العربية، د/ محمد عبد المنعم خفاجي (ص٣٧١).

(٢) اللباب (ص ١٨)، تأليف الأستاذ/ كامل السيد شاهين، ط: المعاهد الأزهرية، ٢٠٠٥م.

كتب في ذلك مقالًا مسهبًا في تعليقه على مقالة دائرة المعارف الإسلامية التي كتبها المستشرق فيل (weil)، ثم نقلت هذه الآراء في مجلة اللسان العربي (مج٨ - يناير ١٩٧١م)، في الصفحات ٩٦،٩٧، ونقل عنها الدكتور/ توفيق شاهين في كتابه المشترك اللفظي (ط: وهبة ١٩٨٠م)، وقد يكون ذلك نقلًا عن كتاب د/ يعقوب بكر نصوص في اللغة (٢/ ١١١)، وقد ورد هذا النقل في ثلاثة مواضع من كتابه:

الموضع الأول: يعرض د/ توفيق شاهين لقضية الأضداد ويبين أنها ظاهرة موجودة في كثير من اللغات، ثم نقل عن د/ ربحي كمال مقارنات للأضداد في اللغة العربية وفي غيرها من مثل : (أمر) فهي في العبرية بمعنى: قال ، وظن ، وأيقن، و(ظن) في العربية بمعنى الشك واليقين، وفي العبرية (آز) ظرف زمان للماضي والحاضر والمستقبل، ويقابلها في العربية (إذ وإذا)، وعلّق د/ توفيق شاهين على ذلك قائلا : «ولعل فيما ذكرناه من كتاب الدكتور ربحي كمال وغيره ما يمنع من سخرية الأستاذ حسين محمد الذي كتب منكرًا الأضداد في اللغة العربية، وابتسم ابتسامة رثاء لبعض الأمثلة التي ذكرها قطرب شيخ المؤلفين في الأضداد، وكان أشد منه في السخرية وابتسامة الإشفاق والتشدد في إنكار الأضداد الأستاذ عبد الفتاح بدوي الذي باهل ويباهل بأنه لا أضداد في العربية، ونحن الذين نباهله بأن في العربية أضداد كما في أخواتها»[(١)].

الموضع الثاني: ذكر اسمه وهو يورد حجج الرافضين للأضداد فقال: «والأستاذ عبد الفتاح بدوي أشد الرافضين للأضداد، وإذا كان ابن درستويه اعترف بالأضداد على قلة، فإن الأستاذ عبد الفتاح بدوي يعلن: إننا لنتحدى الذين يزعمون أن في

(١) ينظر : المشترك اللفظي (ص١٤٧)، د/ توفيق شاهين، ط، مكتبة وهبة ١٩٨٠م.

اللغة أضدادًا ونباهلهم بجميع كلمات اللغة العربية أن يأتونا بلفظ واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد، فإن لم يفعلوا - ولن يفعلوا - فليس في اللغة تضاد»[(١)].

الموضع الثالث: ذكر د/ توفيق شاهين - وهو يتحدث عن مؤيدي الأضداد - أن الشيخ عبد الفتاح بدوي رد على ابن الأنباري في تأييده الأضداد «والأستاذ عبد الفتاح بدوي يرى في رد ابن الأنباري دليلًا على نفي الأضداد، وهذا من أعجب العجب يقول: إن القرائن توضح المراد كان هذا تسليمًا حقًّا بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة، لأن الاعتماد على القرائن ليس من طبيعة اللغات في سذاجتها، وإنما هو طور آخر فوق ذلك»[(٢)].

يقول أحد الباحثين: «وقد أشار المستشرق (فيل) إلى أن هناك من تزيّد في ذكر عدد الأضداد، ويقصد بعض اللُّغويين الذين أدخلوا فيها كلمات مثل: الكأس للشراب والإناء، ومثل أن التي للإثبات والنفي وغيرها، هذا رأي (فيل) لكن عبد الفتاح بدوي تحامل على اللُّغويين العرب، واتهمهم بالخلط والتزيد وتحداهم أن يأتوا ولو بكلمة واحدة من الأضداد. لكن ما الأسس التي اعتمد عليها في رفضه للأضداد؟ لقد ردَّد حجج ابن درستويه، وقام بتفسير بعض الأضداد، واستنادًا إلى تفسيرها ادعى أنها لم تكن أصلًا تفيد معاني متضادة، إذن هو يثبت وجودها، ولكنه يعتقد أن ضديتها لم تكن الأصل. ابن درستويه وبدوي وقعا في فهم خاطئ للغة لأنهما يعتقدان أن هناك من يقول بأن كلمات الأضداد موضوعة من الأصل متضادة المعاني، وهذا ما لا يقرُّه علم اللغة وعلم الدلالة الحديث، لأن الثابت أن تطور وتغير اللغة دلاليًّا أو صوتيًّا قد يؤديان إلى وجود هذا النوع من المفردات»[(٣)].

(١) المشترك اللفظي (ص١٧٢)، د/ توفيق شاهين.

(٢) المرجع السابق (ص ١٨٦).

(٣) ينظر: موقع الوراق على الشبكة العنكبوتية، تاريخ النشر ٣ يوليو ٢٠٠٦م.

ثالثًا: الشيخ والكتابة في التاريخ:

ذكر الزركلي في الأعلام (ج ٤/ ٤٥) ترجمة الشيخ عبد الفتاح بدوي ولم يرد في كتابه اسم شبيه له، ونقل ترجمة الزركلي محمد رضا كحالة في معجم المؤلفين أيضا في الجزء الثاني (ص١٨١)، ولم يرد في معجم المؤلفين اسم شبيه له، والنص الوارد فيهما: عبد الفتاح بدوي: «(توفي ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م) مؤرخ من أهل مصر تعلم بالأزهر، ودرّس في كلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية، من آثاره: تاريخ مصر منذ الفتح العثماني» أ.هـ. ولم أحصل على هذا الكتاب، وليس موجودًا في فهارس مكتبة الكلية.

رابعًا: الشيخ وموقفه من كتاب «الفن القصصي في القرآن الكريم» لمحمد خلف الله:

هذا الكتاب رسالة دكتوراه لمؤلفها د/ محمد أحمد خلف الله، بإشراف المرحوم الشيخ/ أمين الخولي بكلية الآداب، أنجزت هذه الرسالة عام ١٩٤٧م، وأثارت ضجة كبرى، وقد وصف المستشرقون صاحبها بأنه باحث مستنير، ولا خلاف بين أهل العلم المعتبرين في مصر وغيرها في ضلال ما فيها من الآراء، وقد كتب المرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي تقريرًا مبسوطًا ينم عن اقتدار علمي، وأدب جمّ في مناقشة الآراء وتفنيدها، وقد وجدته كاملًا في الجزء الأول من كتاب (أعلام وأقزام في ميزان الإسلام) جمع وترتيب د/ سيد حسين العفّاني، نقلًا عن المرحوم الأستاذ/ أنور الجندي، وهاكم هذا التقرير كاملًا:

«ثالثًا: رأي الأستاذ عبد الفتاح بدوي: يدَّعي المؤلف أن الأستاذ محمد عبده قال: إن القرآن الكريم ليس كتابًا للتاريخ وضبط الوقائع وترتيب الحوادث التاريخية بعضها على بعض، ولكنه بالإجماع يستخدم التاريخ، ويقصّ من هذا التاريخ حقائق

واقعة ثابتة، مرتبًا بعضها ترتيبًا لا استنتاج فيه كما يستنتج المؤرخ، ولكن ترتيب الحق والواقع وينزل بذلك الواقع المرتب ترتيب الحقائق لهداية الناس وإرشادهم إلى الخير والفلاح.

فالقرآن يخالف كتب التاريخ في أمور، ويوافقها في أمور، فالمؤرخ قد يرى من واجبه أن يتتبع تفاصيل الواقعة من الأسماء والزمان والمكان والأحداث، وتفاصيلها؛ لأن هذا كله قد يعينه على استنتاج الحكم التاريخي الذي يحكم به على الواقعة، أو يشبع به صمّ العواطف فقد لا يعينه بعض هذا؛ لأنه لا يستنتج الأحكام التاريخية، ولكنه الفيصل فيها.

إنه يرتب المقدمات ترتيبًا يقينيًّا لا شك فيه: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[النحل: ١١٢]، فالقرآن مصدر من مصادر التاريخ وليس كتابًا من كتب التاريخ.

يقول المؤلف: على أن هذه المسألة قديمة، ومن أجلها عد الأصوليون القصص القرآني من المتشابه، ولقد نتج عن ذلك طريقتان: طريقة السلف، وطريقة الخلف، أما الأولون فيذهبون إلى أن كل ما ورد في القصص القرآني من أحداث قد وقع، وأما الآخرون فلا يلتزمون هذا وعلى طريقتهم جرى الأستاذ الإمام، وهذا الذي يقوله المؤلف جرأة أخرى على الأصوليين، وتقوّل مفترى على الإمام محمد عبده، فليس أحد من الأصوليين، ولا أحد من المسلمين يعتبر القصص القرآني متشابهًا، ولا نعرف أحدًا من الأصوليين ولا المسلمين لا يلتزم بما ورد في القرآن من القصص، وإنما هي أحداث وقعت وحوادث هي خلاصة الحقيقة التي وقعت في سوالف

الأزمان يسوقها القرآن عبرة وهدى للعالمين، وليدلنا المؤلف على أصولي لا يقول هذا، أو على مسلم لا يقول هذا.

وكلام المؤلف افتراء على الأستاذ الإمام يكذبه قول الإمام، ومنهجه الذي اختطّه لنفسه في صراحة لا شبهة فيها ولا اختلاط.

قال الإمام: إذا جاء في نصوص الكتاب والسنة شيء ينافي ظاهره التنزيه لله تعالى فللمسلمين فيه طريقتان:

إحداهما طريقة السلف: وهي التنزيه الذي أيَّد العقل فيه النقل، كقوله-تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقوله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠] وتفويض الأمر إلى الله في فهم حقيقة ذلك، مع العلم بأن الله يعلمنا بمضمون كلامه ما نستفيد به في أخلاقنا وأعمالنا وأحوالنا.

والثانية: طريقة الخلف، وهي التأويل يقولون: إن قواعد الدين الإسلامي وضعت على أساس العقل فلا يخرج شيء منها عن المعقول، فإذا جزم العقل بشيء وورد في النقل خلافه يكون الحكم القاطع قرينة على أن النقل لا يراد به ظاهره، ولا بد من معنى موافق يحمل عليه، فينبغي طلبه بالتأويل.

وقال الإمام: وإننا على طريقة السلف في وجوب التسليم والتفويض فيما يتعلق بالله - تعالى- وصفاته وعالم الغيب، وأنا نسير في فهم الآيات على كلتا الطريقتين.

فالأستاذ الإمام لم يقل أن القصص من المتشابه، ولم يقل بذلك مسلم قبله ولا بعده.

التهمة الأولى الموجهة إلى الباحث: أنه يجهل المقررات المنطقية التي تجمع

عليها العقول .

التهمة الثانية: أنه جهل المنهج الذي يدرس عليه القرآن الكريم، فالقرآن الكريم يدرس على منهجين.

المنهج الأول: منهج الباطنية وهم فرقة من الملاحدة يعطِّلون ألفاظ القرآن عن مدلولاتها ويسلكون بها سبلًا تخيلية وهمية؛ توصلًا بذلك إلى تعطيل الشريعة الغراء، فهم يدعون للألفاظ أو للجمل مرادًا عامًّا لا يُبني على أسس علمية، وهؤلاء كفار، والجري على طريقتهم كفر وجهالة؛ لأن مذهبهم هذا مجرد دعاوى لا تنبني على شيء من العلم، فهم يقولون مثلًا في تفسير قول الله -تعالى-:﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣]: استقيموا لله وطهروا أنفسكم بالأخلاق الحسنة، وكونوا خاضعين، وليست هناك صلاة شرعية ولا زكاة شرعية، ولا سجود ولا ركوع.

المنهج الثاني: منهج المسلمين، وهو منهج العلم والعقل الذي تقوم عليه نواحي الحياة كلها، وليس القرآن وحده، ذلك أن الكلام يجب أن يكون لألفاظه مدلولات حقيقية تنصرف إليها تلك الألفاظ ولا يعدل عنها إلا إذا وجدت قرينة تمنع من إرادة المدلولات الحقيقية.

فأما ترك تلك المدلولات الحقيقية مع عدم وجود تلك القرينة التي تمنع من إرادة الحقيقة؛ فإنما هو في غير طريق القرآن خبل وجهالة.

وإذا ادعي شيء من ذلك في مقام القرآن فهو خبالة وجهالة وزندقة، يخرج بها صاحبها من عداد المسلمين؛ لأنها تعطيل لكلام الله - تعالى- الذي أنزل لهداية البشر أجمعين، ومن المسلمين من يقف عند هذا الحد لا يتعداه، بل يحمل الكلام على

الحقيقة ما أمكنه ذلك، ثم على المجاز الذي تدل عليه القرينة عند وجودها، ولا يقولون إن القرآن يشير من وراء هذه الحقيقة أو المجاز إلى شيء من باب الإشارة والإيماء؛ لأن هذه الإشارة وهذا الإيماء لا تدل الألفاظ عليه.

والباطنية لا يعتبرون لله ﷻ ذاتًا، ولا الملائكة موجودات، ولا الجنة شيئًا، ولا إبليس حقيقة، وإنما يقولون في ذلك كله ما يقوله المؤلف من أن القرآن في ذلك لم يتشبث بالواقع.

ولقد حاولت أن ألتمس بعض المعاذير ولو أوهاها في التورط فيما تورط فيه، فمنعني سلوكه، وحالت بيني وبين ذلك خلائقه، ذلك أنني وجدته مدلسًا في النقل، خائنًا للأمانة العلمية، فهو يكذب في النقل، أو يبتر المنقول، ولا يتمه، بل يخفي منه ما يبين المراد منه؛ تمويهًا للحقيقة، وإلباسًا على الناس.

ومن ذلك ما نقله عن الرازي محرفًا في رسالته، فالفخر الرازي ليس فيه شيء مطلقًا لا من قريب ولا من بعيد مما نسبه إليه المؤلف فريةً واختلاقًا، ولعل عند المؤلف أو الذي كان يشرف معه على رسالته نسخ خطية خاصة من كتاب الفخر الرازي عُملت لهما فقط! وخط لهما فيها ما يشاءان! ما هذا يا أستاذ، وما هذه الخيانة في العلم؟!!!

كما أورد الأستاذ عبد الفتاح بدوي مثالًا للبتر في النقل نقل منه المؤلف أيضًا من الفخر الرازي، ولم يتمه فجاء الناقد بالجزء الباقي، وهو يغير مفهوم ما أخذه تغييرًا كاملًا، ثم قال: وكلام الرازي صريح في أن القرآن لا يذكر القصة؛ لأنه كتاب تاريخ، بل يذكرها لما في ذكرها من الفوائد التي ذكرها.

وكلام الفخر الرازي صريح في أن القرآن لم يحرف في القصص، ولم يغير وكان ذلك دليلًا على أنه بوحي من الله، أما دعوى المؤلف فهي أن القصص القرآني لا

يثبت بالواقع، وإذن لابد من التدليس في النقل ليوهم القارئ أن الكلام الذي يقوله أصلًا في كلام السابقين، وبذلك صار صفات المؤلف ثلاث: الجهل والكذب والخيانة»[١].

❁ ❁ ❁

(١) أعلام وأقزام في ميزان الإسلام (١/ ٤٢٦- ٤٣٠)، د. سيد حسين العفاني، ط، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع ، السعودية، جدة.

رسالة الدكتوراة التي قدمها الشيخ عبد الفتاح بدوي

اسمها: شهادة الدكتوراة الملكية (التخصص الأزهرية).

عنوانها: كينونة اللغة العربية، عدد صفحاتها (١٣٤) من القطع الصغير.

سنة الحصول عليها: (١٩٢٩م)، وفيما يلي غلافها، ثم عرضها.

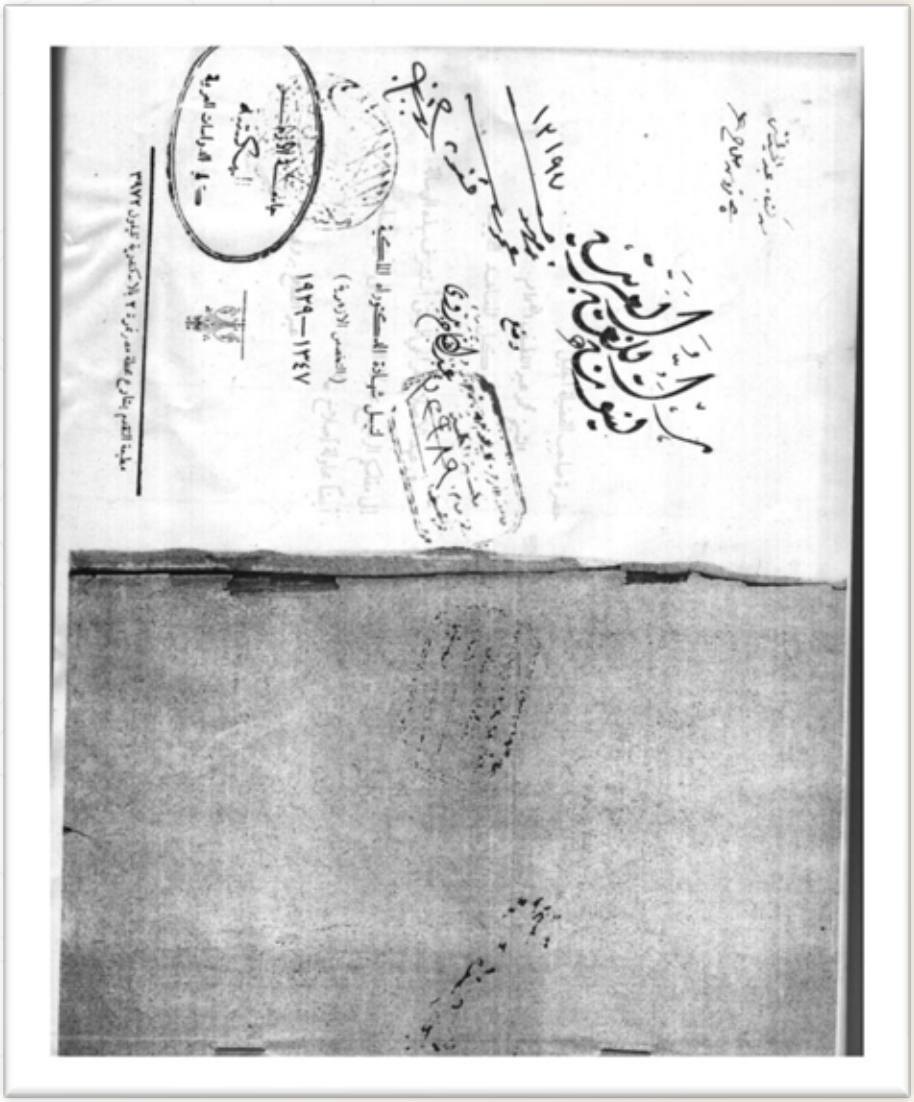

عرض الرسالة:

تقع الرسالة في (١٣٤) أربع وثلاثين ومائة صفحة من القطع الصغير، وقد جاءت في مقدمة وتمهيد وسبعة فصول على النحو الآتي:

المقدمة (١-٣): ذكر فيها تعلمه الفرنسية والعبرية، وصداقته للمستشرق هنري جيرار، واطلاعه على الكتب المترجمة وأبحاث الشرقيين، وذكر أنه لم يثبت أقوال هؤلاء الأساطين؛ لأنه لم ينقل كلام أحدهم نصًّا، ولم يتأثر بواحد منهم في أفكاره، وآرائه، وإنما أفاد من الجميع ما لا يصح أن ينسب لأحدهم، وأن الآراء التي في الرسالة ترجع له وحده، وذامّها يلحقه وحده.

الفصل الأول: (٤- ٢٣) **عنوانه**: **تكوين اللغة**: تحدث فيه بأسلوب سهل ممتنع عن طبيعة نشأة اللغة، وبين أن نشأتها مع نشأة الإنسان، وأن من طبيعتها النمو بصوره المتعددة، وأنه كلما تقدم التاريخ بالناس اتسعت اللغة، وكلما رجعنا بالتاريخ ضاقت اللغة، وردَّ الرأي القائل بأن اللغة توقيف، ورد احتجاجهم بقوله ـ تعالى ـ ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة:٣١]، وحجته في ذلك أن التعليم إذا ورد مسندًا في القرآن الكريم إلى الذات العليَّة فليس معناه واحدًا، فقوله تعالى في حق سليمان عليه السلام: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ... ﴾ [النمل: ١٦] ليس كتعليم اللغة، فلو كان كذلك لعلمه صياح الديكة، وعواء الذئب، ولكن الله علَّمه فهم مراد الحيوانات، إلى أن يقول: ولعل الله أودع في آدم عليه السلام ملَكَة اختراع اللغة كما علَّم الإنسان ما لم يعلم، فلا يكون في اللغة شيء من التوقيف، كما أن المعلم في آية البقرة

هو الأسماء، وهو لا ينتج تعليم اللغة؛ لأن اللغة أسماء وأفعال وحروف وأسانيد، وليس تعليم واحد منها بمُغنٍ فتيلًا عن تعليم غيره، وعنصر الأسماء هو أضعف الأربعة شأنًا، وقد بسط القول في ردّ قول من قال بأن اللغة توقيف بما فيه مقنع، ثم انتهى إلى أن لغة آدم عليه السلام انقرضت، والنسبة بين اللغات الحاضرة وبين لغته عليه السلام كالنسبة بين أحوال معاشنا، وأحوال معاشه، والبَوْن بينهما سحيق، ثم انتهى إلى التأكيد بأن اللغات من وضع البشر.

الفصل الثاني: (٢٣-٢٩) **عنوانه**: **واضع اللغة**: ساق فيه الدليل يعقبه الدليل من واقع الحياة لينتهي إلى أن اللغة من عمل الجماهير لا من عمل الأفراد، ورد القول القائل بأن أول متن نطق بالعربية يعرب بن قحطان، وسخر من هذا الرأي سخرية لاذعة.

الفصل الثالث: (٣٠- ٣٤) **عنوانه**: **نظام اللغة**: تناول فيه ما يكشف عن دقة صنعة الجمهور في كل شيء بما وصل بالاختراع إلى الطائرات وغيرها، لينتهي بهذا القياس وسواه إلى دقة صنعة الجمهور في اللغة فهي من صنعة الجماهير، واللغات دقيقة الصنع جديرة بإنعام النظر في نظامها البديع.

الفصل الرابع: (٣٥-٤٣) **عنوانه**: **وضع اللغة**: بسط القول فيه عن صعوبة معرفة الواضع الأول لكل كلمة، وبيَّن أن أعمال الناس إنما تكون في الجزئيات، وأن القواعد إنما تنتزع بعد ذلك بكثير، وأن عمل الفرد قاصر على التلفظ الأول لمعنى جزئي غير محدد تمامًا، وهو عمل تمهيدي للوضع فقط، أما المعنى التحديدي فإن اللفظ يكتسبه بعد التداول، فلا يقل قائل متى كان الفرد متلفظًا فهو واضع.

الفصل الخامس: (٤٤-٦٦) **عنوانه**: **بنية اللغة**: بيَّن فيه أن اللغة جسم مادي كالجسم المعنوي، وأنه مركب من ذرّات صغيرة، فأول المجرد هو الثلاثي، والمقطع الصوتي الواحد أصل اللغة، والحروف الهجائية أصل لغات الكلام، ثم عرض لحروف الهجاء من حيث الكتابة، وانتهى إلى الحاجة الماسة إلى تحسين الكتابة بما يمثل الأصوات التي ننطقها كرسم الهمزة بين بين وحرف الإمالة، والجيم التي كالشين والباء التي كالتاء، واللام الفخيمة، وتحدث في النسيج الصوتي للغة حديث المجتهد ذي الرأي المبني على الأدلة.

الفصل السادس:(٦٦-٩٥) **عنوانه**: **الإبدال**: تناول فيه آراء القدماء بالنقد والتمحيص؛ انطلاقًا من قاعدة أن التركة من حق الوارث وله فيها حق الحراسة والتنمية والتطوير، ومما ذكر من النعي على القدماء في عدم اطراد عللهم في الإبدال أنهم حين يذكرون علة حذف الواو في (يعد) وأمثالها يقولون: وقعت الواو بين عدوّتيها (الفتحة والكسرة) فحُذفت، فإذا قلنا لهم: لماذا صحت في موئل وموعد وكل ما ماثلهما في الصوغ وهو كثير جدًّا سكتوا سكوت العاجز المعترف بفساد القاعدة، ثم قال: «وحاول بعض الذين وجهت إليهم هذا السؤال أن يجيب فأمعن ثم قال: إن الميم في موئل وموعد زائدة، وهذا فرق، فقلت له: الزيادة والأصالة لا تصلح فرقاً؛ لأن الإبدال يلحق حروف الزيادة أيضًا»، ثم نعى على من يستريح في تخريج ما لا يتّسق مع القاعدة على الشذوذ، وعَدَّ ذلك نوعًا من أنواع العجز.

ومما ورد في نقد قواعد القدماء في الإبدال قوله: «وتدل قواعدهم على أن الإبدال ذا المراتب لا بد أن يتعاقب، أي: لا تحصل المرتبة الثانية بعد الأولى، وهكذا، وفي هذا دلالة صريحة على أن معنى إعلالهم مطايا، وخطايا أن العرب استعملوا الدرجة

الأولى فكانت ثقيلة فاستعملوا الثانية فكانت مثلها، وهلم جرا، وذلك منتهى الحدس والتخمين الذي يجب أن تُنزَّه عنه الحياة كلها فضلًا عن العلوم والقواعد، وهو في كل ذلك يستند إلى معارف متعددة، وعلوم متنوعة.

وختم الفصل باقتراح أن يوزع باب الإبدال على أبواب القواعد، وأن يذكر في كل باب منها ما تمس إليه الحاجة، ولو فعل ذلك لانتفعنا به على أكمل وجه، ولعلَّمنا التلميذ عند كل مناسبة ذوق اللغة، ودقة صنعتها.

الفصل السابع :(٩٦-١٣٤) **عنوانه: الإبدال الحديث**، وذلك الفصل هو فصل البناء وقد جاء عقيب الفصل السابق، وقد كان فصل هدم، وقد اقترح في مفتتح هذا الفصل أن يشمل الإبدال كل التغييرات التي تطرأ في مادة الكلمة وبنيتها من الحذف والقلب والإدغام والتحويل والرد، وما يعرض لهيئتها مع بقاء الصيغة، وهو النقل، ثم استخرج من أقوال القدماء ما يؤيد مراده، ثم عرض بعض القواعد في الإبدال بما يمنحها اطرادًا في العلة، ثم أعقب ذلك بجداول جعلها أربعة أعمدة على هذا الترتيب (القاعدة القديمة – القاعدة الجديدة – الشواذ – المزية) لتطبيق ما اقترحه.

هذا والله أسال أن أكون قد رسمت بهذه الوريقات صورة لشيخنا المرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي، رحمه الله وبلّ ثراه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأمته.